

وزيرة الإسكان؛ 29 فرصة شراكة عقارية توفر أكثر من 17 ألف وحدة وقسيمة سكنية خلال السنوات المقبلة

بنك الإسكان يطرح 9 مشاريع توفر أكثر من 7 آلاف عقار سكني في محافظات المملكة



والتوسع في الشراكات، بما يواكب الاحتياجات الإنسانية المتغيرة ويحول الأفكار والمبادرات إلى مشاريع وحلول ملموسة يستفيد منها المواطنون. جاء ذلك خلال العرض الذي قدمته ضمن حفل افتتاح النسخة الثانية من مؤتمر ومعرض الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي 2026، الذي يقام تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، ضمن فعاليات الأسبوع الإسكاني الخليجي الرابع، بحضور أصحاب المعالي والسعادة والمسؤولين المعنيين بشؤون الإسكان بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعدد من المسؤولين وممثلي القطاعين الحكومي والخاص والمؤسسات المصرفية والعقارية.

أكدت أمّنة بنت أحمد الرميحي وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني، أن ملكة البحرين تُمضي في توسيع نطاق الشراكة مع القطاع الخاص باعتبارها ركيزة أساسية لتطوير منظومة السكن الاجتماعي، من خلال مسارات متكاملة تجمع بين توفير الحلول التمويلية وزيادة المخزون العقاري، بما يساهم في توسيع الخيارات المتاحة أمام المواطنين وتسريع وتيرة تقديم الخدمات الإسكانية.

وقالت الرميحي إن التوجيه الملكي السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، بتوفير 50 ألف وحدة سكنية، يمثل المرجع الأساسي الذي تستند إليه الخطط والبرامج الإسكانية، ودافعاً لمواصلة تطوير الحلول وتسريع وتيرة الإنجاز

فتح التسجيل لحجز المسبق في 3 مشاريع بمدينة سلمان ضمن برنامج البيع على الخارطة

فتح التسجيل في مشروع «دانات عسكر» و«دانات مدينة حمد» لحجز الوحدات

بدأت بتنفيذ مشاريع إسكانية في مدينة سلمان وضاحية اللوزي، وأسهمت في ترسيخ نموذج عملي قادر على تمويل وتطوير وتنفيذ مشاريع إسكانية كبرى، مشيرةً إلى أن الشركة واصلت منذ ذلك الحين تطوير مشاريعها وخبراتها في مجال المجتمعات السكنية المتكاملة والحلول المستخدمة الموجهة للمواطنين المستفيدين من برامج التموليات الإسكانية.

وقال العريض إن شركة نسيج تقدم الثقة الممنوحة لها لتنفيذ مشروع مدينة خليفة، الذي يستهدف تطوير أكثر من 2500 وحدة سكنية وفق معايير برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية، موضحاً أن الشركة ستتولى بيع البرنامج تصميم وتمويل وبناء وتسويق وبيع الوحدات السكنية، إلى جانب تنفيذ البنية التحتية الداعمة، بما يتوافق مع برامج التموليات الإسكانية ومعايير الأسعار المعتمدة.

وأضاف أن المشروع يقام على مساحة إجمالية تبلغ 1.56 مليون متر مربع في موقع استراتيجي على امتداد طريق حوار السريع بالقرب من الساحل الجنوبي للمملكة، مشيرةً إلى أن طموح الشركة يتجاوز تنفيذ الوحدات السكنية إلى تطوير مدينة سكنية متكاملة ومجتمع مستدام، وتوفر مساكن ذات جودة عالية وبأسعار ميسرة، بما يعزز دور القطاع الخاص في تحويل الأراضي الحكومية إلى مجتمعات سكنية نموذجية.

السكنية بالشراكة مع المؤسسات والأفراد العاملين في القطاع العقاري. وكشف مدير عام بنك الإسكان أن البنك يستعد لفتح فرص استثمارية لتنفيذ 9 مشاريع سكنية توفر أكثر من 7 آلاف عقار سكني، تتنوع بين القسائم والوحدات والشقق، ويتم تنفيذها بالشراكة مع البنوك والمطورين والمقاولين والموردين، ضمن خطة تستهدف تغطية جميع محافظات المملكة، موضحاً أن المشاريع تتوزع بواقع 3 مشاريع في محافظة المحرق، ومشروعين في محافظة العاصمة، و3 مشاريع في المحافظة الشمالية، ومشروع في المحافظة الجنوبية.

وأعلن طالب خلال العرض فتح باب تسجيل رغبات المواطنين في حجز الوحدات في مشروع «دانات عسكر» و«دانات مدينة حمد»، بعد توقيع عقود تصميم المشاريع في يونيو الماضي، داعياً المؤسسات المالية والمطورين العقاريين الإسكان، باعتبار هذه المشاريع بداية لحزمة أوسع من المشاريع التي يعتزم البنك تنفيذها خلال السنوات المقبلة.

وفي سياق متصل، أكد السيد أمين العريض الرئيس التنفيذي لشركة نسيج، أن مشروع مدينة خليفة يمثل محطة جديدة في مسيرة الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في قطاع السكن الاجتماعي، وامداداً للتجربة التي

مؤسسة تنضم إلى هذه الشراكة من خلال شراء 10 عقارات ترائية بهدف تشغيلها وتطويرها بما يتناسب مع احتياجات أهالي المنطقة.

واختتمت الرميحي بالتأكيد أن ما يتم طرحه من برامج ومشاريع وفرص شراكة يأتي ضمن نهج متكامل يهدف إلى تعزيز استدامة قطاع السكن الاجتماعي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في توفير الحلول الإسكانية، وتحويل الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص إلى مشاريع فعلية تساهم في زيادة المعروض العقاري وتوسيع الخيارات المتاحة أمام المواطنين.

وفي سياق متصل، أكد السيد عبدالله طالب مدير عام بنك الإسكان أن البنك، وبدعم من الجهات الحكومية، وضع خطة متكاملة للاستثمار في المشاريع التنموية الكبرى، وبالأخص في قطاع السكن الاجتماعي، مشيراً إلى أن البنك يعمل على تعزيز قدرته المالية لتوفير السيولة ورأس المال اللازمين لتنفيذ هذه الخطة بالشراكة مع القطاع الخاص.

وقال طالب إن خطة البنك تقوم على مسارين متكاملين، أولهما تحفيز الطلب من خلال التوسع في توفير التموليات العقارية المدعومة بالشراكة مع القطاع المصرفي، بما يوفر حلاً لإسكانية ميسرة وفورية، ويساهم في الوقت ذاته في توفير فرص استثمارية للقطاع العقاري، فيما يتمثل المسار الثاني في دعم جانب العرض من خلال توفير رأس المال اللازم لاستمرار تنفيذ المشاريع

النسخة المحدثة من منصة «بيتي» سجلت أكثر من 60 ألف مستخدم، بما يعادل ضعف العدد مقارنة بالعام الماضي، معلنة إضافة مجموعة من الخصائص الجديدة، من بينها خدمة تفعين العقارات بمشراكة 33 مئمةً عقارياً معتمداً من مؤسسة التنظيم العقاري، والربط المباشر مع البنوك بما يتيح استكمال الإجراءات دون الحاجة إلى زيارة الفروع. فضلاً عن تتبع حالة بناء الوحدات في مشاريع برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية.

وفي محور تطوير مدينة المحرق، استعرضت الوزارة مستجدات المشروع الذي يأتي تنفيذاً لأمر الملكي السامي لجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه، وتوجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بشأن المحافظة على الهوية التاريخية والثقافية لمباني ومدن البحرين وإحياء وتطوير مدينة المحرق، مشيرة إلى أن المخرجات الرئيسية للمشروع تشمل 300 وحدة جديدة ومرممة، وتطوير 5 شوارع حيوية، ومواقف سيارات عامة وخاصة، وساحات مفتوحة، إلى جانب دليل استرشادي للتعمير خاص بالمنطقة. وأضافت أن المراحل المقبلة ستشهد توسيع نطاق التطوير بالشراكة مع القطاع الخاص وملاك العقارات، بعد طرح فرص استثمارية وفق مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، مشيرة إلى أن بنك الإسكان كان أول

الرميحي للصحفيين: ارتفاع شراء الشقق الإسكانية بنسبة 105% خلال عام واحد

كشفت أمّنة الرميحي وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني عن ارتفاع الإقبال على شراء الشقق الإسكانية بنسبة 105% خلال عام واحد مقارنة بالعام الماضي، مرجعة ذلك إلى تنوع الخيارات والحلول الإسكانية التي توفرها الوزارة للمواطنين.

جاء ذلك في حديثها مع الصحافة على هامش أعمال النسخة الثانية من مؤتمر ومعرض الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي 2026. وأشارت الرميحي ردّاً على سؤال لـ«أخبار الخليج» إلى أن أكثر من 17 ألف أسرة استفادت من التموليات الإسكانية التي طرحتها الوزارة، موضحة أن 80% من المستفيدين كانوا مدرجين على قوائم انتظار الطلاب الإسكانية التقليدية.

وأوضحت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني أن سقوف التموليات الإسكانية شهدت ارتفاعاً تدريجياً خلال السنوات الماضية، إذ كان الحد الأقصى للتمويل يبلغ 60 ألف دينار، قبل أن يرتفع إلى 70 ألفاً، فيما وصل في برنامج «مزاي» إلى 81 ألف دينار، ويبلغ حالياً نحو 91 ألف دينار.

وقالت الرميحي إن الطلب على الخدمات الإسكانية يشهد تزايداً مستمراً، مشيرة إلى أن نحو 60% من أصحاب الطلبات الإسكانية من فئة الشباب الراغبين في الاستقرار، الأمر الذي يستدعي مواصلة بناء المدن الإسكانية، بالتوازي مع تطوير حلول وخيارات جديدة تلبي الاحتياجات المتنامية. وأكدت أن زيادة المعروض وضخ المزيد من الوحدات والعقارات في السوق يمثلان محورا رئيسياً في الخطة الحالية، بما يساهم في تلبية الطلب وتوفير خيارات سكنية متنوعة للمواطنين.

وأشارت بالدور الذي تؤديه شركات القطاع الخاص في دعم الملف الإسكاني في ملكة البحرين، سواء من خلال برنامج حقوق تطوير الأراضي الحكومية أو تنفيذ المشاريع السكنية على الأراضي المملوكة لها، إلى جانب دور البنوك في توفير التموليات المدعومة للمواطنين، بما يساهم في توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام المواطنين.

التحتية.

وأضافت أن مسار زيادة المخزون العقاري يمتد إلى برنامج حقوق تطوير الأراضي الخاصة، الذي يعمل على تمكين أصحاب العقارات من القطاع الخاص من تنفيذ مشاريع سكنية على أراضيهم وبيعها للمستفيدين من برامج التموليات الإسكانية، مبيّنة أنه تم حصر نحو 18 مخططاً من المتوقع أن توفر أكثر من 5 آلاف وحدة أو قسيمة سكنية بأسعار تتناسب مع البرامج التمويلية.

وفي محور الحلول التمويلية، أوضحت الرميحي أن برنامج «تسهيل+»، الذي تصل قيمة التمويل من خلاله إلى 91 ألف دينار بحريني، سجل أكثر من 1800 رغبة للاستفادة منه خلال فترة قياسية، بما يعكس الإقبال على الخيارات التمويلية المطورة.

كما أشارت إلى النتائج الإيجابية التي حققها برنامج «طموح»، وهو برنامج تكميلي يمنح المواطن تمويلاً إضافياً بقيمة 20 ألف دينار بعد 10 سنوات في حال شراء شقة سكنية بتمويل إسكاني، مبيّنة أن نسبة الاستفادة من الشقق السكنية ارتفعت عقب تدشين البرنامج بنسبة 105% مقارنة بالفترات السابقة، بما يدعم توجه الوزارة نحو توفير خيارات تتناسب مع الاحتياجات والمراحل المعيشية المختلفة للمواطنين.

وفي جانب التحول الرقمي، قالت الوزارة إن

في جلسة حول دور الحكومة في قطاع السكن الاجتماعي

وزيرة الإسكان: خطط لتحسين آليات مشاركة المطورين

تغطية: مروة أحمد

انطلقت أولى جلسات مؤتمر ومعرض الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي 2026، بعنوان «إعادة تعريف دور الحكومة في قطاع السكن الاجتماعي: نحو منظومة متكاملة تقودها الشراكات الاستراتيجية»، وتناولت دور الحكومة في استدامة قطاع السكن الاجتماعي، من خلال تطوير الأراضي الحكومية، ووضع السياسات التي تلبى احتياجات المواطنين، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، إلى جانب توفير الحلول والمواد اللازمة لتغطية الاحتياجات الإسكانية في ظل النمو السكاني المتزايد.

وأكدت أمّنة الرميحي وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني أن من أبرز مسؤوليات الدولة الثابتة في الملف الإسكاني وضع السياسات والتأكد من تطبيقها بصورة صحيحة وعادلة، إلى جانب إيسال الدعم المناسب إلى المواطنين من خلال الخدمات التي توفرها الدولة.

وأوضحت أن دور الحكومة لا يزال مستمراً تجاه الأسر البحرينية المستفيدة من الخدمات الإسكانية، ويمتد ليشمل الأسر الأكثر احتياجاً إلى هذه الخدمات، والأكثر حاجة إلى إيجاد حلول إسكانية تتناسب مع أوضاعها واحتياجاتها.

وحول تطور العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال الخدمات الإسكانية والسكن الاجتماعي، قالت الرميحي: «لقد تغيرت تلك العلاقة وأصبحت أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً».

وأوضحت أن النموذج الحالي يقوم على تطوير أراض حكومية بالشراكة مع مطورين من القطاع الخاص، فيما تتولى البنوك الكبرى توفير التمويل، وتقوم الشركات الهندسية بتصميم المنازل بما يلبي احتياجات الأسر البحرينية.

وأشارت إلى أن الحكومة تستفيد أيضاً من الدروس المستخلصة من المشاريع السابقة لتطوير الأراضي، مؤكدة العمل حالياً على تحسين آليات مشاركة المطورين.

مؤتمر الابتكار يناقش التجربة الخليجية في صياغة مستقبل السكن الوطني

وأوضح أن المملكة أصدرت خلال السنوات الست الماضية 25 تشريعاً داعماً للقطاع العقاري، من بينها تشريعات تتعلق بالترخيص العقارية ورسوم الأراضي البيضاء وغيرها من التنظيمات التي تستهدف تعزيز كفاءة السوق ورفع مستويات المعروض.

وأشار الطويل إلى أنه قبل إطلاق رؤية المملكة، تم رصد نحو400 ألف خدمة إسكانية تضمنت وحدات سكنية استفادت منها العديد من الأسر، فيما ارتفع العدد بعد إطلاق الرؤية إلى نحو مليون أسرة، مرجحاً ذلك إلى متانة الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في توفير الخدمات الإسكانية وضخ المعروض العقاري في السوق.

من جهته، قال الدكتور سلطان التشرقي مدير عام

التطوير والدراسات بوزارة الإسكان والتخطيط العمراني بسلطنة عمان: إن السلطة تعمل حالياً على مشروع إسكاني ضخم يتضمن بناء وحدات سكنية على مساحة تبلغ 8 ملايين متر مربع في عشر محافظات.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، أوضح المهندس مساعد المهيب مدير برنامج الشيخ زايد للإسكان بالإدارة، أن تطوير المنظومة الإسكانية يرتكز على ثلاثة عناصر رئيسية هي التمويل والخدمة والأثر. وفي دولة قطر، تطرق فهد الخبارين الوكيل المساعد لشؤون التنمية الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة، إلى التشريعات القطرية التي تركز على توفير وحدة سكنية ملائمة للمواطن، مشيراً إلى تعدد صور المنح والاستحقاقات وفقاً للأوضاع الأسرية والاجتماعية، ومن بينها الزواج والإعالة وذوو الحاجة، وهي جوانب يتضمنها القانون المظلم للإسكان رقم 2 لسنة 2007. وفي دولة الكويت، تحدث راشد العنزي مدير عام المؤسسة العامة للرعاية الإسكانية بالتفصيل، عن مفهوم المدينة الذكية، مؤكداً أهمية دراسة احتياجات سكان المدينة والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية منذ المراحل الأولى للتصميم والتخطيط.

وأوضح أن هذه المرحلة تتطلب دراسة المباني والخدمات التي تحتاج إليها المدينة، وفي مقدمتها المباني الخدمية، شددًا على أهمية تعزيز مرونة المدن الذكية من خلال إشراك القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية، وتوفير فرص العمل للسكان بما يساهم في تحسين جودة حياتهم.